يرى عالم الاجتماع الفلسطيني، ساري حنفي، أن ما يقلقه هو القطيعة التي يشهدها في البلدان العربية الإسلامية بين نخب العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، والنخب الدينية من جهة ثانية، معتبراً أن هذا الانفصال موجود بموافقة ضمنية من كلا الفريقين.

ويقول ساري حنفي، أستاذ في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»، في حواره مع مجلة «ذوات»، إن سوسيولوجيا هذه القطيعة ظهرت دلالاتها في أبحاثه السابقة، واستدلّ عليها بالنقاشات الغائبة بين مثقف اليسار والمثقف الدّيني في الصّحف اليومية، معتبرًا أن ما نشاهده من سجالات في التلفزيون، غالبا ما تكون على صيغة نزاعية مشهدية سجالية، وهو لا يشكل بوتقة لعقلنة الخطابات، بل هو منصّة للتجييش «البافلوفي» اليساري ضد الدّيني أو العكس.»

ويشير حنفي إلى أنه يهتم حاليا بالكيفية التي خلع بها الفاعلون الدينيون الشرعية عن العلوم الاجتماعية، قائلا إنه لا يمكن تنزيل الفقه على الواقع من دون أدوات علمية كانت وماتزال تتطور في بوتقة العلوم الإنسانية بشكل عام، والعلوم الاجتماعية بشكل خاص، موضحا أن من أهم وظائف هذه العلوم هو ربط الممارسة الدينية والانتماء الديني بالظواهر الاجتماعية الأخرى، ودراسة كيف تتمّ مأسسة هذه الممارسات من خلال مؤسسات اجتماعية دينية.

وحول شروط إنتاج المعرفة في الوطن العربي، يؤكد حنفي أن من أهم معيقات نوعية الأبحاث ليس الاستعمار، الذي أثّر طويلا على الموضوعات والأطر النظرية والمناهج، وإنما الاستبداد الذي كمّم أفواه الباحثين وأقلام فكرهم النقدي، حيث يرى أن الهامش الضيّق للحرية الأكاديمية في المنطقة العربية أصبح في أحسن أحوالها مجرد «حرية مهنية» ترتبط بما هو فنّي أو خاص بتسيير العمل الأكاديمي داخل الجامعات، وبذلك فقدت الجامعة كثيراً من عوامل قوتها التربوية والأخلاقية، وأصبحت الموافقة الأمنية شرطاً من شروط التّعيين أو الترقّي، أو السّفر بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في مهام علمية في الخارج.

ويوضح حنفي أنه لا أثر للمجتمع الأكاديمي في صنع القرار السياسي في الوطن العربي، وأنه يجب البحث عن جذور الدولة الداعشية ليس فقط في الفهم المتطرّف للدين، ولكن في ثقافة نشرتها «الدولة الوطنية العربية الاستبدادية» منذ أمد طويل وحتى يومنا هذا.